



«بيتك للأبحاث»: التضخم يرتفع إلى 2.9% في يناير وتوقعات بتجاوزه 3% منتصف 2014

ذكر تقرير أصدرته شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة «بيتك التمويل الكويتي» (بيتك)، أن معدل التضخم في الكويت ارتفع إلى 2.9% على أساس سنوي في شهر يناير 2014 مقارنة بـ 2.7% في ديسمبر 2013، كما توقع التقرير أن يتجاوز معدل التضخم في الكويت حاجز 3%.

بالقرب من منتصف 2014 بسبب السياسة النقدية والمالية الملائمة والفضفاضة مما يشكل ضغوطاً على الأسعار.. وفيما يلي التفاصيل: زاد معدل التضخم في الكويت بمعدل 0.15% على أساس شهري في يناير 2014، مقارنة بمعدل 0.1% على أساس شهري المسجل في ديسمبر 2013. وقد جاء هذا نتيجة لارتفاع أسعار بعض المجموعات الرئيسية ذات الأرقام المؤثرة في حركة الأسعار بالإضافة إلى انخفاض الأسعار في بعض المجموعات الأخرى. وأظهرت خمس من المكونات الاثني عشر الفرعية زيادة في الأسعار خلال الشهر، بقيادة الأغذية والمشروبات (بزيادة 0.84% على أساس شهري) والسيارات والتبغ (بزيادة 0.45% على أساس شهري) والثقافة والترفيه (بزيادة 0.31% على أساس شهري) والصحة (بزيادة 0.08% على أساس شهري) والسلع والخدمات المتنوعة (بزيادة 0.08% على أساس شهري). أما بالنسبة للأساس السنوي، زادت أسعار المستهلك بنسبة 2.9% على أساس سنوي - أي بارتفاع طفيف عن المعدل المسجل في ديسمبر 2013 والذي كان عند 2.7% على أساس سنوي.

وكما ذكرنا سابقاً، نشرت الإدارة المركزية للإحصاء سلسلة معدلة لتضخم أسعار المستهلك، باستخدام 2007 كسنة أساس جديدة (بدلاً من سنة 2000 سابقاً)، فضلاً عن تعديل بعض البنود التي تتضمنها سلة المستهلك وتحديد ترجيحاتها جديدة. وتستخدم الترجيحيات المعدلة من دخل الأسر ومسح الإنفاق في عام 2007 للإدارة المركزية للإحصاء.

في يناير 2014، زادت تكاليف الأغذية والمشروبات بنسبة 4.2% على أساس سنوي مقارنة بزيادة بنسبة 2.8% على أساس سنوي في ديسمبر 2013. ونظراً لاستيراد الكويت لمعظم المواد الغذائية (حوالي 90%) لغرض لاستهلاك المحلي فإن الزيادة جاءت غريبة وشاذة في ظل التراجع العالمي لأسعار المواد الغذائية، حيث انخفض المؤشر العالمي لأسعار الغذاء لدى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة «فاو» بمقدار 4.4% مقارنة بشهر يناير من العام السابق وبمقدار 1.3% على أساس المقارنة الشهري. وبعض النظر عن مؤشر أسعار الألبان لدى منظمة فاو الذي شهد ارتفاعاً، تضمنت قيم المؤشرات الأخرى التي أدت إلى انخفاض مؤشر أسعار الغذاء لدى فاو كلا من السكر والزيت النباتية، والتي انخفضت بنسبة 5.6% و3.8% على التوالي.

وعلى أساس المقارنة الشهرية، أظهرت تفاصيل بيانات تضخم أسعار المستهلك ارتفاعاً في أسعار كل من الفواكه الطازجة والمجمدة (بزيادة 1%) والخضراوات الطازجة والمبردة والمجمدة (بزيادة 1.8%) وكذلك الأسماك والمأكولات البحرية (بزيادة 4.4%) وأسعار المشروبات (بزيادة 0.2%). خلال شهر يناير 2014، كما أظهرت تفاصيل بيانات تضخم أسعار المستهلك انخفاضاً في أسعار الحبوب والخيز (انخفاض 0.1%) واللحوم والدواجن (انخفاض 0.1%) وكذلك منتجات الألبان والبيض بنسبة (انخفاض 0.15) والسكر ومشروباته (انخفاض 0.2%). خلال الشهر، وزادت تكاليف قطاع الثقافة والترفيه خلال شهر يناير 2014 بنسبة 0.3% على أساس شهري نتيجة لارتفاع أسعار المعلومات السعوية والبصرية والتصوير الفوتوغرافي بنسبة 0.3%، وقد ارتفع المعدل السنوي للتضخم في هذه المجموعة بنسبة 2.3% مقارنة بشهر يناير 2013.

كما زادت تكاليف والسلع والخدمات المتنوعة بنسبة 0.1% على أساس شهري نتيجة لارتفاع أسعار المتعة الشخصية بنسبة 0.7% وانخفاض أسعار «مجموعة العناية الشخصية» بنسبة 0.4%، وقد انخفض معدل التضخم السنوي لهذه المجموعة في يناير 2014 بنسبة 2.2% مقارنة بشهر يناير 2013. وفيما يتعلق بالمفروشات المنزلية ومعدات الصيانة، نجد أن الأسعار قد ظلت عند معدلاتها المرتفعة مع تسجيلها لانخفاض طفيف لتضخم بنسبة 5.3% على أساس سنوي في يناير 2014 بنسبة 5.6% على أساس سنوي في ديسمبر 2013 بعد أن سجلت ارتفاعاً بنسبة 5.6% و4.6% على أساس سنوي، على التوالي، في الشهرين السابقين. وقد لاحظنا أن الأسعار في هذه الفئة انخفضت بنسبة 0.1% على الأساس الشهري نتيجة لانخفاض أسعار الأثاث والمفروشات والسجاد (انخفاض 0.4%)، والأجهزة المنزلية (انخفاض 0.6%)، وكذلك السلع والخدمات وأعمال الصيانة المتاحة الفرصة لها (انخفاض 0.4%)، كما ساهمت تكاليف الرعاية الصحية في ارتفاع معدل التضخم على الأساس الشهري، حيث زادت بنسبة 0.08% مقارنة بالشهر السابق ديسمبر 2013 نتيجة للتغيرات في أسعار المنتجات الطبية والأجهزة والمعدات (زيادة 0.1%)، إلا أنها سجلت انخفاضاً عاماً بنسبة 1.1% على أساس سنوي مقارنة بشهر يناير 2013. ولم يكن هناك تغيير بالنسبة للمقارنة الشهرية في كل من تكاليف التعليم والاتصالات والنقل والمطاعم والفنادق.

توقعات التضخم
مازلنا نتوقع تجاوز معدل التضخم في الكويت حاجز 3% بالقرب من منتصف 2014 بسبب السياسة النقدية والمالية الملائمة والفضفاضة مما يشكل ضغوطاً على الأسعار. وبالرغم مما سبق، فإن العمل على إيجاد توازن بين نظام الدعم في البلاد والأجور (القطاع العام) والرقابة على الأسعار من شأنه الحفاظ على حالة من التوازن في مستويات الأسعار ومن شأنه أيضاً أن يبقى على معدلات التضخم تحت السيطرة، وننتوقع أن يبلغ معدل التضخم في الكويت 3.5% على أساس سنوي في 2014.

بالتزامن مع ندشين شعارها الجديد إيفا للفنادق والمنتجات تنطلق لمرحلة أخرى من التوسع العالمي

وجودنا في الأسواق من خلال سلسلة فنادق بوتل Yotel، وإنشاء شركات جديدة، وإطلاق مشاريع مميزة على جزيرة النخلة جيميرا في دبي». وأضاف أسببته: «سنقوم لاحقاً من هذا الشهر بإعلان عن مشروعنا الجديد في دبي والذي يقدم نظرة وشعورا مختلفين مقارنة بمشاريعنا السابقة. إنه شعور رائع أن نضيف شيئاً جديداً إلى محفظة متنوعة فعليا». ولأيفا للفنادق والمنتجات عدة مشاريع مصممة خصيصاً لتلبية مجموعة واسعة من احتياجات قطاع الضيافة والعقار السكني. وتشتمل محفظتها على مشاريع في جميع أنحاء الشرق الأوسط، أوروبا، أفريقيا، أميركا الشمالية، والمحيط الهندي. وتضم مجموعة من الفنادق المرموقة كمتندق فيرمونت النخلة جيميرا، وفندق موفنبيك

وتعليقاً على الهوية الجديدة، قال طلال جاسم الجبر، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة شركات إيفا للفنادق والمنتجات: «إن مستقبل إيفا للفنادق يدور حول المزيد من التطور والتحول والنمو. ونحن لانزال ملتزمين بالقيم التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه اليوم. والشركة بصدد التوسع الجغرافي والنوعي في مشاريعها، وعلى هويتنا الجديدة، قال طلال جاسم الجبر، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة شركات إيفا للفنادق والمنتجات: «إن مستقبل إيفا للفنادق يدور حول المزيد من التطور والتحول والنمو. ونحن لانزال ملتزمين بالقيم التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه اليوم. والشركة بصدد التوسع الجغرافي والنوعي في مشاريعها، وعلى هويتنا



طلال الجبر

ان تعكس هذا التطور. ونحن ندخل عصراً جديداً نجد أنفسنا في وضع أفضل لاستكشاف مجموعة واسعة من الفرص الاستثمارية والعقارية». أما خالد أسببته، الرئيس التنفيذي لشركة إيفا للفنادق والمنتجات (الشرق الأوسط)، فقال: «تأتي الهوية الجديدة للشركة في فترة نمو أنشطة الشركة من حيث المشاريع الجديدة والشراكات التجارية. وستتوسع خلال 2014 في

من «WORLD FINANCE» للعام الثاني على التوالي «التجارية العقارية» تفوز بأفضل شركة مطبقة لحوكمة الشركات

على مختلف المستويات. وأكد أن حوكمة الشركات هي منظومة متكاملة وثقافة عمل لدى العاملين في الشركة حيث إنها الضمير المهني الذي يعمل على تنمية حس المسؤولية والانتماء وإرساء القواعد الأخلاقية ومبادئ المسؤولية الاجتماعية، كذلك هي المؤشر الذي يحدد نقاط القوة والضعف لمواجهة التحديات، والعمل على تطوير الذات، مما يكفل نجاح وتطوير الشركات والمساهمين وأصحاب المصالح. وفي الختام، أثنى على الدور الذي قامت به الجهات الرقابية بالكويت في وضع الأسس والمبادئ والتعليقات

التجارية العقارية تعد أول شركة في الكويت قامت بتبني مفهوم حوكمة الشركات وفق منهجية مدروسة وشاملة من خلال صياغة وتطبيق دليل وسياسات الحوكمة وفقاً لأفضل المعايير والممارسات العالمية في هذا المجال، وأضاف أن هذه الجائزة إنما تعكس مدى الشفافية والزمارة والمسائلة والالتزام الذي تتميز به الشركة، والذي يعتبر من أهم مبادئها، وكذلك مدى كفاية وكفاءة السياسات والإجراءات الرقابية والتنظيمية المتبعة لدى الشركة، والتي تحدد وتنظم الأدوار والمهام والالتزامات والمسؤوليات والصلاحيات



عبد الفتاح معرفي



على مستوى العالم وتعد الشركة التجارية العقارية هي الشركة الوحيدة بالكويت التي حصلت على تلك الجائزة لعامين متوالياً. وأوضح أن الشركة

على هامش ندوة الجمعية الاقتصادية حول الإصلاح الإداري في القطاع العام لوتشيانى: تأسيس الكويت لـ «جزر كفاءة» يقلص حجم البيروقراطية

وبالتالي استبعادها من نفقاتها الجارية. وبهذه الطريقة تتزايد أهمية المصروفات الرسائية، مقابل تساؤل النفقات الجارية، ما يؤدي بالتالي إلى مرونة أكبر في ميزانية الدولة. ونظراً لتقلب أسعار النفط، يجب ألا تكون عملية إنشاء المنح ثابتة أو تتزايد بالضرورة سنة بعد سنة كما هو الحال في الإنفاق الجاري. كما شدد لوتشيانى على أن تخصيص جزء كبير من الإيرادات النفطية لإنشاء صناديق الوقف يتناسب أيضاً مع حقيقة أن النفط يعتبر مورداً متناقصاً، وتعتبر الإيرادات النفطية إلى حد كبير حصيلية بيع جزء من هذا المورد وليست ناتجة عن إيجاد قيمة مضافة صافية، ولذلك ينبغي استخدام الإيرادات النفطية للاستثمار وليس للإنفاق الاستهلاكي، وفي حالة اتباع استراتيجية منهجية لإنشاء «جزر الكفاءة» المستقلة والتي تمول نفسها كصناديق وقف، تتعرض الأسواق المالية لخطر انخفاض أسعارها، وبالتالي يتم تسهيل وجود عدد كبير من المستثمرين المؤسسين، وبالتالي يتم تسهيل جمع رؤوس الأموال للمشاريع والشركات الخاصة، ويشكل المستثمرين المؤسسيين عنصراً أساسياً وهاماً في الأسواق المالية المتطورة، بينما إذا تم تجميع الإيرادات النفطية لتأسيس شركات إلى رؤوس أموال، ينبغي أن تحصل الهيئات التي تعمل كـ «جزر كفاءة» على منح حكومية، ويفضل أن تقدم الحكومة الدعم للهيئات المستقلة من خلال إيجاد صناديق وقف بدلاً من تحويل المخصصات المالية سنوياً من ميزانية الدولة. ويتوافق إنشاء «جزر كفاءة» تعزل نفسها ذاتياً كصناديق وقف مع طبيعة الاستثمار الرأسمالي، بينما تعتبر التحويلات السنوية جزءاً من الإنفاق الجاري. وفي حين تعاني غالبية الحكومات في العالم من مصاعب مالية لا تمكنها من الحصول على تمويل كبير من إيراداتها للمصروفات الرأسمالية، تملك الكويت قدرات مالية كبيرة تسمح لها بالمناورة وتمكنها من اعتماد استراتيجية لتوفير المنح للهيئات المستقلة من أجل تقديم خدمات محددة،



البروفيسور جياكومو لوتشيانى ومناف الهاجري خلال الندوة

أن تكون لهذه الكيانات نظم حوكمة ومراكز صنع القرار الخاصة بها، كما يجب أن تكون لها السيادة في قراراتها المتعلقة بالموازنة والإدارة والاستثمار، وأن تقوم الدولة بتحديد مهمة واضحة لكل هيئة، وتعيين مشرفين إداريين عليها لغفرات محددة ومرافقة أدائها باعتماد مؤشرات قياس أداء واضحة وشفافة، ولكن لا ينبغي لها أن تتدخل في قراراتها اليومية أو حتى في قراراتها الاستثمارية. وإذا أظهرت مؤشرات قياس الأداء أن الهيئات غير قادرة على القيام بأعمالها المناطة بها، فإنها يجب أن يتم ذلك من خلال هيئة أخرى وليس الهيئة المقدمة للخدمة. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تقوم الدولة بإنشاء هيئة واحدة أو أكثر لتقديم المنح الدراسية لطلاب الجامعات وسداد الأقساط للجامعات، وبهذه الطريقة تتمكن الهيئة المقدمة للمنح الدراسية من الاعتراض على

ندوتها مع نوابها. وقال لوتشيانى: «تتمثل الحكومات دائماً إلى تقديم الخدمات مباشرة، أي أنها تعهد إلى أجهزة الدولة لتقديم الخدمات، وتفترض الحكومة أن ذلك ضمن الرقابة والكفاءة، بينما العكس هو الصحيح. وينبغي على الحكومة اختيار حلول بديلة لتقديم الخدمات للمواطنين بشكل غير مباشر في أي مجال تجده مناسباً من خلال إنشاء هيئات أو مؤسسات مستقلة، ومكتفية ذاتياً تعمل كـ «جزر كفاءة»، ومن الأمثلة على الخدمات التي يمكن أن تتولى المؤسسات المستقلة تقديمها الكهرباء وخدمات البريد. ويمكن أن تؤدي هذه الأعمال إلى تحقيق أرباح، كما يمكن أن تتم خصخصة تلك المؤسسات بشكل جزئي أو كامل».

وقال لوتشيانى: من المرجح أن يسبق قطاع التعليم، وقطاع الصحة من إنشاء «جزر كفاءة»، تعمل كمؤسسات غير ربحية مثل الجامعات أو المستشفيات، ويكون الاستقلال الذاتي في جميع الأحوال ضرورياً، إذ يجب

وتدني كفاءة أجهزة الدولة
وأضاف لوتشيانى «تتمثل الحكومات دائماً إلى تقديم الخدمات مباشرة، أي أنها تعهد إلى أجهزة الدولة لتقديم الخدمات، وتفترض الحكومة أن ذلك ضمن الرقابة والكفاءة، بينما العكس هو الصحيح. وينبغي على الحكومة اختيار حلول بديلة لتقديم الخدمات للمواطنين بشكل غير مباشر في أي مجال تجده مناسباً من خلال إنشاء هيئات أو مؤسسات مستقلة، ومكتفية ذاتياً تعمل كـ «جزر كفاءة»، ومن الأمثلة على الخدمات التي يمكن أن تتولى المؤسسات المستقلة تقديمها الكهرباء وخدمات البريد. ويمكن أن تؤدي هذه الأعمال إلى تحقيق أرباح، كما يمكن أن تتم خصخصة تلك المؤسسات بشكل جزئي أو كامل».

وتدني كفاءة أجهزة الدولة
وأضاف لوتشيانى «تتمثل الحكومات دائماً إلى تقديم الخدمات مباشرة، أي أنها تعهد إلى أجهزة الدولة لتقديم الخدمات، وتفترض الحكومة أن ذلك ضمن الرقابة والكفاءة، بينما العكس هو الصحيح. وينبغي على الحكومة اختيار حلول بديلة لتقديم الخدمات للمواطنين بشكل غير مباشر في أي مجال تجده مناسباً من خلال إنشاء هيئات أو مؤسسات مستقلة، ومكتفية ذاتياً تعمل كـ «جزر كفاءة»، ومن الأمثلة على الخدمات التي يمكن أن تتولى المؤسسات المستقلة تقديمها الكهرباء وخدمات البريد. ويمكن أن تؤدي هذه الأعمال إلى تحقيق أرباح، كما يمكن أن تتم خصخصة تلك المؤسسات بشكل جزئي أو كامل».

منى الدغيني

تخلت الجمعية الاقتصادية الكويتية ندوة عامة حاضر فيها البروفيسور جياكومو لوتشيانى من المعهد العالمي للدراسات الدولية والإنمائية في جنيف عن سبل تقليص حجم البيروقراطية الحكومية في الكويت من خلال تأسيس «جزر كفاءة» مستقلة في القطاع العام، وتأتي الندوة امتداداً للجهود الجمعية الرامية إلى تحفيز ودعم النقاش العام حول الإصلاح الإداري في القطاع العام للكويت.

وقد استقبل البروفيسور لوتشيانى محاضراته بالإشارة إلى أنه لا يمكن للاقتصاد المحلي والسكان المحليين الاستفادة من الإيرادات النفطية إلا إذا قامت الدولة بالإنفاق في الأسواق المحلية، مؤكداً ضرورة دراسة وسائل وطرق الإنفاق الحكومي بعناية، لتفادي تضخم القطاع الحكومي وتدني كفاءة أجهزة الدولة.



الجمعية الاقتصادية الكويتية

الدعم الحكومي

وأكد لوتشيانى وجوب تقاضي «جزر الكفاءة» المستقلة رسوماً من الجمهور. ونظير خدماتها، مشيراً إلى أهمية أن يتم أخذ تكلفة الدعم الحكومي في الاعتبار بحيث يمكن مراقبتها ومناقشتها، بحيث تستطيع الدولة التدخل وتحمل الرسوم عن المواطن سواء بالكامل أو جزئياً، لكن يجب أن يتم ذلك من خلال هيئة أخرى وليس الهيئة المقدمة للخدمة. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تقوم الدولة بإنشاء هيئة واحدة أو أكثر لتقديم المنح الدراسية لطلاب الجامعات وسداد الأقساط للجامعات، وبهذه الطريقة تتمكن الهيئة المقدمة للمنح الدراسية من الاعتراض على